صيغة معدّلة بالكنيست الإسرائيلي لقانون الأذان يشمل حظر رفعه الفجر نهائياً

نتنياهو: طلبت من «الخارجية» دراسة استقدام الجرحى السوريين للعلاج في إسرائيل

غزة – الأراضي المحتلة – «وكالات»: كشفت مصادر خاصة في القائمة العربية المُوحدة بالكنيست الإسرائيلي أن أحزاب يمينية في الكنيست ستقدم مشروع قانون معدّل عن مشروع قانون حظر رفع الأذان في مساجد الداخل الفلسطيني المحتل عام 48 بما فيها مدينة القدس، وفقا لوكالة صفا الفلسطينية.

وذكرت المصادر، أن مشروع القانون ينص على منع رفع أذان الفجر تحديدا بشكل كامل في القدس والبلدات التي يتواجد بها اليهود بكثرة، وأكدت أنه بادر إلى هذه الصيغة المعدّلة حزب الليكود وحزب البيت اليهودي، اللذين يصنف أعضائهما بأنهم مستوطنين.

وبحسب المصادر، فإن الصيغة الجديدة للقانون اطلع عليها أعضاء الكنيست من كافة الكتل، وسيتم إدراجها على جدولها في الأيام القادمة.

وأجلت الكنيست التصويت بالقراءات الثلاثة على مشروع قانون حظر رفع الأذان، بسبب معارضة وزراء ونواب «الحريديم»، والذين تخوفوا من أن يمنع القانون إطلاق صفارة بدء السبت من الكنس اليهودية مساء كل جمعة.

وأقرت اللجنة الوزارية لشؤون التشريع في حكومة الاحتلال مطلع نوفمبر الماضي، مشروع قانون حظر رفع الأذان في مساجد معظم بلدات الداخل وفي القدس المحتلة، والذي تقدم به نواب متطرفين بدعوى أن الأذان يسبب الإزعاج للإسرائيليين.

من جانب آخر قال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو مساء الثلاثاء، إنه طلب من وزير خارجيته النظر «في السبل الكفيلة التي تسمح لإسرائيل باستقدام ضحايا الصراع السوري للعلاج في إسرائيل، خاصة من مدينة حلب، وإعطاء الأولوية للنساء والأطفال الجرحى والرجال من غير المقاتلين، لتقديم الخدمات العلاجية اللازمة» في المؤسسات الصحية الإسرائيلية، وفق ما نقلت صحيفة «تايمز أوف إسرائيل» الأربعاء.

وأضاف نتنياهو الذي تحدث إلى ممثلي وسائل الإعلام الأجنبية المعتمدة في إسرائيل أن «تل أبيب ترغب في استقدام جرحى الحرب السورية من المدنيين للعلاج، كما فعلنا مع آلاف المدنيين الآخرين».

وأضافت الصحيفة «رغم أن إسرائيل لا تزال رسميا على الأقل في حرب مع سوريا، إلا أنها استقدمت منذ 2011 جرحى سوريين للعلاج، بينهم أيضا عشرات المقاتلين، وبلغ العدد الإجمالي للذين عُولجوا في المصحات الإسرائيلية، 2000 سوري بين مدنيين وعسكريين، حسب وزارة الدفاع الإسرائيلية».

من ناحية أخرى حذرت الحكومة الفلسطينية الثلاثاء من أن نقل السفارة الأمريكية في إسرائيل من تل أبيب إلى القدس يشكل انتهاكا خطيرا للقانون الدولي والإنساني وقرارات الأمم المتحدة.

يذكر أن الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب عين ديفيد فريدمان سفيرا لإسرائيل.

ويعتبر فريدمان، مؤيداً قوياً للحكومة اليمينية في إسرائيل، ويدعو إلى نقل سفارة بلاده إلى القدس على الرغم من اعتراض سياسة الولايات المتحدة لفترة طويلة على مثل هذه الخطوة.

وقالت الحكومة الفلسطينية في بيان صدر عنها بعد الاجتماع الأسبوعي لمجلس الوزراء، والذي عقد في رام الله إن «الإقدام على هذه الخطوة انتهاك فاضح للقانون الدولي والإنساني ولقرارات الشرعية الدولية، وانحياز واضح لإسرائيل وتشريع لجرائمها».

ولفتت إلى أن نقل السفارة تشجيع لإسرائيل باستمرار الاحتلال وترسيخه، ودفعها إلى استمرار تحدي المجتمع الدولي والإرادة الدولية برفض الإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني، وتمكينه من نيل حريته وحقوقه.

ودعت الدول العربية والإسلامية إلى اتخاذ موقف حازم ضد هذه الخطوة.

وقال أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية صائب عريقات، إن المنظمة ستلغي كافة الاتفاقات الموقعة مع إسرائيل وسحب اعترافها بالدولة اليهودية إذا تم نقل السفارة إلى القدس.

وقال في مؤتمر عبر الفيديو في واشنطن أمس الاثنين إن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تدمر أي أمل في تحقيق السلام في المنطقة.

من جانب آخر أيد سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة يوم الثلاثاء، وعد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، في خطوة ستمثل تحولا عن السياسة الخارجية الأمريكية القائمة منذ فترة طويلة.

وأدلى السفير رون ديرمر بهذا التصريح بعد أقل من أسبوع على إعلان ترامب قراره اختيار ديفيد فريدمان سفيرا للولايات المتحدة في إسرائيل.

وفريدمان مؤيد قوي لإسرائيل ويدعم استمرار بناء المستوطنات اليهودية ونقل السفارة من تل أبيب.

وقال ديرمر في حفل بالسفارة الإسرائيلية إن نقل البعثة الدبلوماسية الأمريكية سيكون «خطوة كبيرة نحو السلام»، ولن يشعل غضب العالم العربي مثلما حذر منتقدو الفكرة.

بنيامين نتانياهو مع جرحى سوريين في مستشفى عسكري إسرائيلي

■ فلسطين تحذر: نقل السفارة الأمريكية إلى القدس انتهاك للقانون الدولي

■ سفير إسرائيل بأمريكا: نقل السفارة لن يشعل الشارع العربي

ألمانيا: الشرطة تطارد تونسياً بعد العثور على وثائقه في شاحنة هجوم برلين

سوق عيد الميلاد في برلين بعد الهجوم بالشاحنة

برلين – «وكالات»: تبحث الشرطة الألمانية حالياً عن مشتبه به تونسي في حادث الدهس الذي وقع في برلين بعد العثور على وثائقه للهجرة داخل الشاحنة، وذلك حسبما ذكرت صحيفة «الغماينه تسايتونغ» الألمانية، وقالت الصحيفة إن المطلوب أحمد.ا يبلغ من العمر 21 سنة، وإن الشرطة عثرت على بعض الوثائق الأخرى التي تحمل إسمه وهويته كاملة، إلى جانب وثائق باسمه صادرة عن سلطات الهجرة في مقاطعة شمال ويست فاليا الألمانية، تحت كرسي سائق الشاحنة، وأضافت الصحيفة أن شهودا تعرفوا على أحد معارف أحمد. أيضا مساء الإثنين، وكان يركض في مكان قريب من سوق عيد الميلاد.

أما مجلة دير شبيغل فأشارت إلى أن الوثيقة تحمل اسم رجل ولد في مدينة تطاوين أقصى الجنوب التونسي، في 1992 ويدعى أنيس، ويُعتقد أيضا أن للمهاجم أسماء وهمية أخرى كثيرة.

أفغانستان: مقتل 24 مسلحاً في اشتباكات مع قوات الأمن بينهم قائد لـ «طالبان»

كابول – «وكالات»: ذكر مسؤولون أفغان اليوم الأربعاء، أن 24 مسلحاً قتلوا في مدينة لاشكارجاه، عاصمة إقليم هلمند جنوب البلاد، طبقا لما ذكرته وكالة «باجوك» الأفغانية للأنباء.

وعلى الجانب الآخر، أعلنت حركة «طالبان» أنها ألحقت خسائر بشرية في صفوف قوات الأمن في سلسلة من الاشتباكات، وأكد نائب المتحدث باسم أحد الفيالق العسكرية الكابتن أحمد شاكيل تاسال، وقوع سلسلة من الاشتباكات في مدينة «لاشكارجاه»، خلال الساعات الـ24 الماضية.

وأضاف أن 24 مسلحاً قتلوا وأصيب 11 آخرون، خلال معارك بالأسلحة النارية. وتابع أن الملا فضل الله وهو أحد قادة حركة طالبان من بين القتلى.

وأصيب الملا محمد عوض، وهو قائد آخر للمتمردين.

وتابع تاسال أن قوات الأمن دمرت أسلحة ومعدات ومركبات تابعة لحركة «طالبان».

وأشار إلى أن جنديا واحداً فقط من «الجيش الوطني الأفغاني» قتل وأصيب ثلاثة آخرون.

تتمات

لجنة للرياضة

بالخارج في مختلف الدول، بكتاب الحكومة المتضمن قرار مجلس الوزراء بالتعهد على تعديل التشريعات، بما يتوافق بالميثاق الاولمبي والانظمة الاساسية بالاتحادات الدولية وبما لا يتعارض مع الدستور وسيادة الدولة».

وأشار الى ان الجميع استمع الى مداخلات النواب وان العديد ذكروا دولا قامت بأمور لم تقم بها دولة الكويت، عبر تدخل واضح من الاتحادات الرياضية، بينما لم يكن هذا التدخل موجودا في الكويت، ومع ذلك لم يتم ايقاف تلك الدول.

وعن تلويح احد النواب بتقديم استجواب لوزير الاعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، ومدى تعارض ذلك مع تشكيل المجلس للجنة برلمانية، اوضح ان التلويح بهذا الاستجواب كان قبل التصويت على توصيات المجلس لتشكيل لجنة للشباب والرياضة.

وعن احتمالية انتهاء مدة مهلة الشهرين ولم يتم رفع الايقاف الذي طلبه المجلس، بين ان مسؤولية الايقاف تقف وراءها جهات يعرفها جميع ابناء الشعب الكويتي، مؤكدا ان المجلس يعمل لسد اي ثغرة واي عذر يستعمل لاستمرار الايقاف.

وعن توقعه لما تقرره الهيئات الدولية قال: لا يمكن التنبؤ بما سوف تعمله هذه الهيئات، خاصة ان الجميع يعرف مصدر ومكان اصدار تلك العقوبات على الكويت" والتي من وجهة نظري الشخصية ليس لها اي اساس".

وقد دعا عدد من النواب في مجلس الامة الى ضرورة سن التشريعات اللازمة لرفع الايقاف الرياضي، وتمكين الفرق الكويتية من المشاركة في المحافل الرياضية الاقليمية والدولية تحت علم البلاد.

واعتبر النواب ان الخطوة الاولى لرفع الايقاف عن الرياضة الكويتية تكمن في العمل، على انهاء الخلافات الشخصية الداخلية بين مختلف الاطراف.

وأجمعوا على ضرورة التنسيق مع الحكومة لوضع التشريعات اللازمة، التي من شأنها رفع الايقاف الرياضي عن الكويت بالتنسيق مع اللجنة الاولمبية الدولية، اضافة الى الاتحاد الدولي لكرة القدم من اجل تمكين منتخب الكويت من المشاركة في قرعة التصفيات المؤهلة لنهائيات كاس اسيا التي ستجري يوم 23 يناير المقبل.

واكدوا ايضا اهمية وضع مصلحة الكويت نصب الاعين لاعادة مشاركة الرياضيين تحت العلم الكويتي، مشيرين الى خيبة الامل التي اصابت الرياضيين والشعب الكويتي جراء مشاركة رياضيي البلاد تحت العلم الاولمبي في دورة الالعاب الاولمبية التي اقيمت في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية العام الحالي.

وقالوا ان بعض المسؤولين والمتنفذين في بعض الاتحادات الرياضية تسببوا بالايقاف الرياضي لدولة الكويت، مؤكدين ان العديد من الدول شهدت تدخلات حكومية واضحة ومع ذلك لم توقف الدول من قبل اللجنة الاولمبية الدولية لعدم ابلاغ اي طرف داخلي لدى هذه الدول بهذه التجاوزات، وبينوا ان النهوض بالرياضة والسعي الى تطويرها يأتي بسن التشريعات والقوانين المناسبة التي تنقل الرياضة من الهواية الى الاحتراف، مستشهدين بما حققته الدول المتقدمة منذ تطبيقها الاحتراف وبروز اسماء العديد من الدول جراء اهتمامها بالرياضة رغم امكاناتها المحدودة.

وشددت مجموعة اخرى من النواب على ضرورة ان تتعهد الحكومة للجنة الاولمبية الدولية بتعديل القوانين المحلية، من اجل عودة النشاط ورفع الايقاف عن الاتحادات الرياضية الكويتية، لاسيما ان الرياضة تعد مجالا اساسيا ومهما من مجالات التنمية البشرية. واشاروا الى اهمية استغلال الانشطة الرياضية في غرس القيم وتعزيز السلوك النبيل لدى الناشئين والشباب، ما ينعكس ايجابا على المجتمع، مشددين على ضرورة وضع خطة طويلة الامد تتضمن اهدافا استراتيجية تنمي مواهب النشء وترفع في الوقت نفسه راية البلاد في مختلف المحافل.

ورأى النائب شعيب المويزري أن «مشكلة الرياضة سببها الصراع، والحكومة سبب في استمرار هذا الصراع»، مضيفا: «هناك من يريد حلولا يستفيد منها.. وكلنا شركاء بالجريمة»، فيما قال النائب عادل الدمخي إنه «يجب الالتزام بقوانين اللجنة الأولمبية الدولية، وعلينا عدم الاحتجاج بسيادة الدولة، لأننا أعضاء في اللجنة الأولمبية الدولية».

بدوره تساءل النائب سعدون حماد: «ما هي الفائدة من الجلسة ما دام بعض مقدميها يرون تأجيلها لغاية جلسة 27 الجاري»، مضيفا: «لن ننجز شي اليوم لأننا لا نملك تقارير ولا قانون حتى ننجزه.. واليوم جلسة نقاش فقط».

وهدد النائب حمدان العازمي باستجواب وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود قائلا: «إذا لم تحل القضية الرياضية خلال الفترة البسيطة القادمة.. يجب استجواب وزير الشباب»، مضيفا: «صراع الأشخاص خارج السلطتين يبدو أنهم أكبر من الحكومة».

بدوره هدد النائب وليد الطبطبائي باستجواب وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، قائلاً في مداخلته «نقول لك يا شيخ سلمان إذا ما دخلت الكويت القرعة يوم 23.. سوف نقدم ورقة استجوابك لرئيس مجلس الأمة»، وأضاف: «مهزلة أن يلعب منتخب النظام السوري ومنتخبات دول ديكتاتورية والكويت لا تشارك».

وأشار النائب عبدالوهاب البابطين الى أن جميع الخطوات السابقة التي تمت لقضية الرياضة جيدة ونشكر الرد الحكومي والتعهد، ودورنا ليس مخاطبة الجهات الرياضية بل هي مسؤولية الوزير المختص.

وقال البابطين: «علينا مسؤولية كبيرة واعتذر للشعب الكويتي فهناك من يضع العصا في الدولاب ولا يريد الحل، وعلى المؤسسات الدولية أن تعرف ذلك فتمهلنا للوصول الى حل».

من جهته قال النائب ثامر السويط إنه «مطلوب حل جذري للرياضة، ومن غير المقبول توقف رياضتنا بسبب تشريعات، وبدنا ممدوة».

بدوره أكد النائب عبدالله الرومي أن «دول العالم لم تتدخل في الرياضة إلا الكويت، والمشكلة تقع على الشباب»، لافتا الى أن «هناك تقاعسا حكوميا واضحا واتحادات رياضية تم دعمها بالملايين ولم تنفعنا».

وقال الرومي: «أنا حزين على هذا الوضع الذي يعاني منه شباب الكويت و الحكومة ضايعة»، مشيرا الى أن «ما يحدث هو لضرب شباب الكويت والانتقام منهم، لذلك تراجعت الرياضة».

وأوضح النائب محمد الدلال أن «دورنا اليوم هو الوصول للحل، وللأسف اليوم أصبحنا نفكر بالإيقاف دون تطويرها والوصول بها للاستثمار».

من ناحيته أكد وزير الإعلام ووزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود، حرص الحكومة الشديد على دعم كل الجهود التي تنشد رفع الإيقاف الرياضي، في أقرب وقت ممكن، «على أسس واضحة وقانونية ومتينة لعدم تكرارها مستقبلا».

وقال الحمود: إن الدولة وبدعم من القيادة السياسية تبنت رؤية لتطوير الرياضة الكويتية، مشيرا إلى أن هذه الرؤية تأتي على مستوى الرياضة المجتمعية او الترويحية او التنافسية بشقيها الاولمبي وغير الاولمبي، مجددا رغبة الدولة في رفع الإيقاف «الذي فرض على الكويت ولم يكن على أسس قانونية ومن دون تحقيقات مسبقة».

وأوضح أن الدولة حرصت كل الحرص على تطوير المنظومة الرياضية وتوفير جميع الامكانات اللازمة، ووضع منظومة شاملة للنشاط الرياضي في البلاد، لافتا الى أهمية هذه المنظومة وضرورة وضع الضمانات لنجاحها بالشكل الصحيح، مؤكدا ان الحكومة تشارك اعضاء المجلس حرصهم كما تمد يد الدعم والمساندة للعمل سويا لتطوير المنظومة الرياضية لما فيه خير شباب الكويت.

أضاف: الحكومة تشارك المجلس بالحرص على الرياضة، والإيقاف فرض على الحكومة، وحاولنا رفعه، والحكومة أعدت بيانا بذلك، يضم المستندات لذا أتمنى من النواب تحكيم الضمير.

في السياق نفسه أعلن نائب رئيس مجلس ادراة الهيئة العامة للرياضة سليمان العدساني، ان الهيئة بصدد تقديم مشروع قانون رياضي جديد متطور وشامل تتعاون فيه مع السلطة التشريعية لاصداره خلال ستة اشهر.

وقال العدساني في بيان للحكومة تلاه خلال الجلسة إن هذا المشروع بقانون يأتي لمواكبة التطورات التي طرأت على التشريعات الرياضية الدولية والميثاق الاولمبي وبما لا يتعارض مع الدستور وسيادة دولة الكويت وقوانينها.

وأوضح ان الهيئة ستقدم هذا المشروع بقانون على ان تلتزم المنظمات الدولية أولا برفع الايقاف بشكل مؤقت لتمكين الشباب الرياضي من المشاركة في البطولات المستحقة المقبلة، مشيرا الى ان مجلس ادارة الهيئة قرر توجيه دعوة الى الاتحاد الدولي لكرة القدم واللجنة الاولمبية للحضور الى دولة الكويت لمناقشة الوضع الرياضي مع الحكومة ومجلس الامة، تمهيدا للوصول الى الصيغة التوافقية التي يرتضيها جميع الاطراف.

نواب: الغانم

بانتهاز الفرصة، وإقرار التعديلات التي تطلبها الجهات الدولية.

وأوضح أن الحكومة ذهبت إلى مهلة الشهرين، ومعنى ذلك أن الإيقاف لن يرفع الآن كما هو واضح.

وطالب الطبطبائي وزير الشباب بالتحرك الفوري لرفع الإيقاف مؤقتاً لحين الانتهاء من التعديلات، من خلال الاتصال بالجهات الدولية، وخاصة الاتحاد الأسيوي لرفع الإيقاف مؤقتا.

وأكد انه إذا الوزير لم يمارس دوره جيداً فمعنى ذلك انه يقتل طموحات الشباب الكويتي، وعندها أطالبه بالاستقالة من الآن أو يتحمل المسؤولية السياسية.

وقال إن أمام الوزير يومين أو ثلاثة إلى تاريخ 23، وعليه أن يبذل جهده لرفع الإيقاف للدخول في قرعة كاس آسيا حتى لا تفوت هذه المناسبة، وإلا فهو مستهين بالشباب الكويتي، وإذا كان عاجزا فليتنح وليترك المجال لغيره ليقوم بهذا الدور، وإن لم يترك منصبه فستكون المساءلة السياسية مستحقة.

وقال إن مجلس الأمة سيكون سنداً للوزير في تعديل التشريعات، وعليه أن يتواصل مع الجهات الدولية ويطلب رفع الإيقاف مؤقتا لتعديل التشريعات.

العزب: الحكومة

ستعالجه، فليس لدينا ما نخفيه.

أضاف أن دولة الكويت دولة قانون ودولة مؤسسات ونحن أولى، بأن يرفع علم الكويت كحكومة، لأنه بالأخير هناك رمزية العلم بالنسبة لنا، فالاعلام عندما ترفع في الهيئات الدولية لها رمزية، وهو بدون أدنى شك علو شأن هذه الدولة، وسمو الامير حفظه الله أول من رفع علم الكويت في الامم المتحدة، ولا يعتقد عاقل بأننا لسنا أبهين بعدم رفع علم الكويت، فنحن نريد رفعه وسنشارك الجادين من النواب في رفع العلم، لتظل راية الكويت خفاقة بإذن الله فوق رؤوس الأبطال ممن يحققون البطولات.

الفارس: «خارطة

تتضمن خطة تشغيلية محددة العناصر وتواريخ الانجاز والمسؤوليات بشأن تطبيق برنامج تطوير التعليم.

وقال الفارس في تصريح للصحافيين عقب اجتماع عقده مع ممثلي البنك، ان الاجتماع تطرق الى مناقشة البرنامج المتكامل لتطوير التعليم وما تم انجازه خلال السنوات الماضية، فضلا عن الخطة المستقبلية لتنفيذه.

وأوضح ان الاجتماع الذي حضره وكيل وزارة التربية الدكتور هيثم الاثري ومدير المركز الوطني لتطوير التعليم الدكتور صبيح المخيزيم، استعرض ابرز السلبيات التي واجهت المشروع للوقوف على مكامن الخلل في التطبيق، لاسيما تدريب المعلمين واعداد المعلم وآلية تقييم الطالب.

وذكر ان ما تم طلبه من البنك الدولي يهدف الى تحديد مسؤوليات الطرفين «التربية والبنك»، بغية وضع خطة مفصلة بهذا الصدد على ان يتسلمها الاسبوع المقبل.

واكد حرصه على الاستماع «بشكل مستمر» لاهل الميدان من معلمين ورؤساء اقسام حول هذا المشروع مشيدا بالجهود المبذولة رغم كل الصعوبات التي واجهته.

واعلن الوزير الفارس انه سيوجه خلال الايام المقبلة دعوة الى المجلس الاعلى للتعليم، لعقد اجتماع موسع يهدف لتفعيل دور المجلس، واستعراض ما تم انجازه بشأن البرنامج المتكامل لتطوير التعليم، مشيرا الى اهمية العمل الجماعي في الارتقاء بالعملية التعليمية وتوفير افضل الاجواء للمعلم ليؤدي رسالته على الوجه الاكمل.

«وثيقة موسكو»

وقال لافروف: «نرحب بجهود التسوية في حلب»، وشدد على أن البلدان الثلاثة تؤيد وفقاً شاملاً لإطلاق النار في سوريا.

وكشف أن وثيقة تحت مسمى «وثيقة موسكو» ستنشر اليوم حول سوريا بموافقة تركيا وطهران. وأضاف أن روسيا وإيران وتركيا مستعدة لتكون أطرافا ضامنة لمحادثات سلام سورية. كما أشار إلى أن روسيا وإيران وتركيا اتفقت على أهمية توسيع نطاق الهدنة في سوريا.

وحول عمليات الإجلاء، أعلن أنه من المفترض أن تنتهي خلال يومين. وأضاف أن روسيا وإيران وتركيا استخدمت نفوذها حتى يتحقق الإجلاء وأن المجموعة الدولية لدعم سوريا لم تتمكن من تنفيذ قراراتها.

من جهته، أمل وزير الخارجية الإيراني، محمد جواد ظريف، إنهاء الأزمة في سوريا، والبحث عن التسوية السياسية. وأكد أن العمل المشترك مع تركيا وروسيا سيساعد على إنهاء العنف في سوريا. كما أضاف أنه لا بد من التعاون لمواجهة الإرهاب في سوريا.

أما وزير الخارجية التركي تشاووش أوغلو فأكد على دعم بلاده جهود إحياء المفاوضات السورية. وأكد أن تركيا ضد تقسيم سوريا ولا يجب على أحد الانزعاج من العمليات العسكرية التي تقوم بها في شمال سوريا ضد داعش والمجموعات الإرهابية.

باكستان: إطلاق

وفي الشهر الماضي، حذرت الجبهة الصيادين العرب من التحرك في المنطقة بصحبة قوات الأمن الباكستانية.

وتظاهر المئات في بلوشستان الثلاثاء ضد رحلات الصيد التي يقوم بها العرب إلى باكستان سنويا.

ويقول المزارعون إن رحلات الصيد هذه تعرض الطيور للخطر وتدمر المحاصيل.

وتعطي باكستان عشرات التصريحات كل شتاء لأفراد من أسر حاكمة من الشرق الأوسط لصيد طير الحبار النادر في سهولها الجنوبية.

ويعتبر صائدو هذا الطير لحمه منشطا جنسيا.

وكانت المحكمة العليا الباكستانية قد رفعت حظرا على صيد هذا النوع من الطيور في وقت سابق من العام الجاري، بعد أن أشارت الحكومة إلى أن ذلك يساعد على بناء علاقات دبلوماسية مع كبار الشخصيات العربية.

يذكر أن عنصرين على الأقل من قوات الأمن الباكستانية أصيبا بجروح في فبراير عام 2013 لدى إطلاق النار على حقل صيد أقامه عرب. وأعلنت جبهة تحرير بلوشستان مسؤوليتها عن الحادث.

ألمانيا: ملاحقة

برلين، وبحسب معلومات صحيفة «بيلد» و«الغيماينه تسايتونغ دي ماينس» فإن الرجل يبلغ من العمر 21 أو 23 عاما ومعروف بثلاث هويات، وبطاقة الهوية التي عثر عليها في الشاحنة هي وثيقة سلمت لمهاجر رفض طلب لجوئه لكن بدون أن يتسنى طرده. وبحسب موقع «شبيغل» فإن هذا الشخص يتحدر من تطاوين (جنوب تونس).

من جهتها، قالت الشرطة أمس إنها تتبع عدة خيوط مهمة، دون الكشف عن تلك الخيوط.

وكانت السلطات الألمانية حذرت، الثلاثاء، بعد إطلاق سراح طالب لجوء باكستاني قبض عليه قرب موقع الهجوم من أن المهاجم مازال طليقا، وقد يكون مسلحا. وقالت كذلك إنه لم تتضح ما إذا كان يعمل بشكل منفرد أم مع آخرين.

وفي وقت متأخر الثلاثاء أعلن تنظيم داعش مسؤوليته عن الهجوم.

من جهته، قال أندريه شولتز، رئيس رابطة المحققين الجنائيين الألمان للتلفزيون الألماني في وقت متأخر من مساء الثلاثاء، إن الشرطة تأمل في القبض على مشتبه به آخر قريبا.

وقال شولتز في برنامج حواري على قناة «زد.دي.اف» العامة «أنا على ثقة نسبية في أننا ربما نتمكن غدا أو في المستقبل القريب من تقديم مشتبه به جديد».

وأمس نقلت صحيفة «باساور نيو برس» عن كلاوس بويلون، رئيس مجموعة وزراء داخلية الولايات الألمانية الاتحادية الـ 16 قوله، إن هناك حاجة لإجراءات أمنية أكثر صرامة.

وقال بويلون للصحيفة «نريد زيادة تواجد الشرطة وتعزيز حماية أسواق عيد الميلاد. ستقوم بدوريات أكثر. الضباط سيحملون بنادق آلية، ونريد تصعيب الدخول للأسواق عن طريق صف المركبات حولها».

يذكر أن الشاحنة السوداء التي تزن 25 طنا اقتحمت مساء الاثنين أكواخ البيع الخشبية التي تبيع النبيذ والنقانق، وأصابت عشرات الأشخاص بجروح، وكان ستة من القتلى من الألمان، وعثر على السائق الأصلي للشاحنة، وهو بولندي مقتولا بالرصاص في كابينة القيادة.

وقد اعتقلت الشرطة لاجئا باكستانيا، إلا أنها عادت وأطلقت سراحه في ما بعد.

الرئيس السلوفاكي

وكان البرلمان السلوفاكي صدق قبل أسبوعين على مشروع القانون الذي طرحه الحزب الوطني السلوفاكي اليميني المشارك في الائتلاف الحاكم.

وينص القانون على أن أي دين أو معتقد يجب أن يكون له 50 ألف معتنق على الأقل لينال الصفة الرسمية ويحصل على إعانات ومساعدات من الحكومة. يذكر أن الرقم حاليا 20 ألف.

ويتراوح حجم الجالية المسلمة المقيمة في سلوفاكيا التي يبلغ عدد سكانها 5.4 ملايين نسمة بين ألفين و5 آلاف فرد.

ومن المتوقع أن يبطل نواب الائتلاف الحاكم نقض الرئيس، تمشيا مع الخطاب المعادي للمسلمين، الذي يعتمده رئيس الحكومة اليساري روبرت فيكو. وقال فيكو للصحفيين: «طالما أشغل منصب رئيس الحكومة، لن أوافق أبدا على تأسيس جالية مسلمة موحدة في سلوفاكيا».

يذكر أن في سلوفاكيا 18 مجموعة دينية أنفقت الحكومة عليها مجتمعة 42 مليون دولار في العام الماضي.

وأكبر هذه المجموعات هي الجالية الكاثوليكية التي يتبعها 3.3 ملايين نسمة.

ومن شأن تسجيل المجموعة الدينية رسميا أن تحصل على تسهيلات وإعانات لمساعدتها في إدارة المدارس الخاصة بها ودفع أجور العاملين في دور العبادة.

ويقول محمد حسنة رئيس المؤسسة الإسلامية في سلوفاكيا، إن منع المسلمين من تسجيل جاليتهم رسميا يؤثر على سير حياتهم اليومية.

ونقلت وكالة فرانس برس عنه قوله «لا يتمكن المسلمون من فتح مدارس دينية خاصة بهم»، مضيفا أن الزيجات والجنائز الإسلامية لا تعد ملزمة قانونا في سلوفاكيا.